النائب يعقوب الصانع متحدثاً

.. والنائب أحمد المليفي يلقي كلمته

.. والنائب صالح عاشور خلال المهرجان

أقامت مهرجاناً خطابياً تحت عنوان «المجلس تحت مجهر التحديات»

الوحدة الدستورية: تطبيق «الصوت الواحد» في جميع الانتخابات.. ولولاه لتمزق الوطن

كتب مصطفى كامل

- الصانع: كفانا تقوقعاً في إطار طائفي وفئوي.. والمناداة بالأحزاب ستعزز الفئوية ونصبح «لبنان أخرى»
- المعارضة لم تقدم شيئاً للكويت ومن يتكلمون عن الحريات هم أكثر من أساء استخدامها
- عاشور: على الحكومة تقديم أرقام وخطط حقيقية حتى لا يصطدم المواطن بواقع مرير
- نمر بظروف بالغة الدقة تحتاج إلى عمل جاد لتحقيق استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي
- المليفي: المرحلة الحالية يمكن أن تكون الأسوأ إذا لم نستغل عامل الوقت في تحقيق الإنجازات
- مطلوب خطة واضحة المعالم لدى جميع الوزراء لتحقيق الأهداف وكشف أماكن الخلل

اكد النائب يعقوب الصانع على ضرورة تعميم تطبيق الصوت الواحد في كافة الانتخابات الخاصة بالاتحادات والنقابات وجمعيات نفع عام وتعاونية وغرفة التجارة، كما طالب النواب بدعم هذه الفكرة بعد ان اقر صاحب السمو مرسوم الصوت الواحد نتيجة لما رآه من تمزيق للوحدة الوطنية

جاء ذلك خلال المهرجان الخطابي للوحدة الدستورية بعنوان«المجلس تحت مجهر التحديات» والذي اقيم امس الاول في مقر «كود» بمنطقة السلام.

وقال الصانع كفانا تقوقع في اطار طائفي وفئوي وشللي نتيجة لما نلاحظه من سيطرة نقابة ما للاخوان المسلمين وبعض الاتحادات لكتلة العمل الشعبي وغرفة التجارة لـ7 او 8 عائلات، ما يبين ان المناداة بالاحزاب السياسية بموجب هذه الطريقة سيعزز من الفئوية والطائفية على غرار لبنان.

واضاف انني بعد ان شاهدت خلال الفترات السابقة توجيه الاخوان النقد فقط للحكومة دون انتقاد السلطة التشريعية باستثناء مجلس 2009 بما حدث فيه من لغط وقبيضة كان اللوم يقع على الحكومات.

وزاد الصانع ان كل الحكومات الحالية والسابقة لم تكن على مستوى الطموح وتتفق مع ما يطلق عليه ائتلاف المعارضة في انتقاد الحكومة لكن على مر التاريخ منذ الغزو لم تتميز اي حكومة لكننا نذكر بالمقابل مجالس قوية مثل مجالس 71 و85 دون ذكر الحكومات الموجودة لانها في الغالب لديها اخطاء او فساد.

وانتقد من ينتقد مجلس الامة الحالي من المعارضة لانهم لم يقدموا شيئا الى الكويت فقانون البي او تي الذي صدر في مجالس سابقة كان من اسوأ القوانين التي عرفتها الكويت، معللا بقوله انهم يتكلمون عن الحريات وهم اكثر من اساؤوا استخدامها بدليل عدد شكاوى الاخ مسلم البراك على الكتاب والمغردين وكذلك الاخ جمعان الحربش.

ولفت الصانع الى انهم قاموا بتقديم وثيقة نهج ووضعوها في برامجهم الانتخابية دون ان يطبقوا بند واحد منها سواء في مجلس 2009 او المجلس المبطل، ولعبهم دور البطولة الزائفة في التعامل مع الحكومة بالصوت العالي وكان حكومتنا هي حكومة اسرائيل.

واكد الصانع ان المجلس الحالي بلغة الارقام خلال شهرين قدم ما عجزت عنه مجالس سابقة خلال سنوات طويلة مثل قانوني الشركات وغسيل الاموال الذي كان في ادراج المجلس منذ عدة سنوات دون ان يعدلوه.

وحول رأيه في قضية تاجيل الاستجوابات اوضح ان التاجيل الطويل يفرغ الاداة الدستورية من محتواها لكننا اتفقنا على اعطاء الحكومة مهلة 6 اشهر وكنا متصورين ان هناك مدة محددة للتاجيل لكن الحكومة فاجاتنا بتأجيل الاستجوابات الى دور الانعقاد المقبل دون تحديد تاريخ محدد لها، رافضا هذه الاستجوابات لكنه في الوقت نفسه رفض مصادرة حق النواب فيها، مؤكدا ان المادة 135 بشأن تأجيل الاستجوابات تم تعديلها في مجلس رئاسة السعدون وطلبوا فيها بالتأجيل الطويل وهو ما عارضناه ونسعى لتعديله.

من جهته قال النائب صالح عاشور ان الحكومة الحالية لم تختلف عن سابقتها بعد ان فشلت الحكومة السابقة في خطة تنمية بـ37 مليار دينار لتاتي الحكومة بالامس القريب لتعلن عن 125 مليارا لخطة التنمية برغم من ان المجلس لم يصادق عليها وبرغم ايضا ان ميزانية الدولة كافة لا تتعدى 50 مليارا، متسائلا من أين اتوا بهذا الرقم؟

واوضح عاشور اننا نمر الان بظروف سياسية بالغة الدقة تمثل عنق الزجاجة الى الامام لتحقيق استقرار سياسي يتطوي عليه الانتعاش الاقتصادي وتطبيق خطة التنمية لتحقيق حلم المواطن بالاستفادة من الثروات الهائلة في الكويت بعد تجاوز فائض الميزانية نحو 20 مليار دينار.

واعتبر ان ان امام مجلس الامة الحالي فرصة ذهبية لاعطاء الصورة الحقيقية للتعاون لتوسيع الديمقراطية الحقيقية وتجاوز المرحلة الراهنة لتكون نموذج للديمقراطية الحقيقية في المنطقة تحتذي به دول الخليج لكن مع عدم اعطاء صورة سلبية عن المجلس لانه جاء في صورة استثنائية واعضائه يريدون الاستقرار للبلد واعطاء صورته الايجابية بأنه يمثل الشعب ويراقب الحكومة لا يوافق على كل ما تطلبه مع تحفظنا في كتلة المستقبل على تقديم الاستجوابات في التوقيت الخاطئ مع دعم حق تقديم الاستجوابات وان تتحمل الحكومة مسئوليتها السياسية ومواجهة الاستجوابات.

وشدد عاشور على ان كتلة المستقبل النيابية جاءت نتيجة لمقاطعة اغلب الكتل النيابية السابقة الانتخابات والغياب من المجلس ولا يمكن ان يتم العمل السياسي دون تنسيق لمحاولة وضع رؤية للمرحلة المقبلة بعد ان توحدت الاهداف في اطار العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي واستقلال القضاء وتكريس مفهوم الوحدة الوطنية كونها تضم اطيافا متنوعة.

وذكر ان اعضاء الكتلة سيتبادلون الادوار فيما بينهم في كل دور انعقاد ويتولى الاخ يعقوب الصانع التحدث باسم الكتلة في دور الانعقاد الحالي، مؤكدا انه لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية دون وجود احزاب سياسية، والكتل النيابية تعتبر مقدمات لها.

واوضح اننا في كتلة المستقبل لم يوافق اعضاؤها جميعا على تأجيل الاستجوابات لكن مع تحفظنا على مسألة المواءمة السياسية لأن التأجيل اصلا ليس في محله كما انه ليس من صالح الحكومة وسيضعها امام مسؤولية سياسية مضاعفة.

من ناحيته، قال النائب أحمد المليفي نحن اليوم امام تحديات تواجه الكويت عامه وتعد خطيرة وحساسة جداً، مشيراً الى ان هذه المرحله مرت في ثلاث مراحل بدءً من الدستور 62 الى حل البرلمان سنه 1990 غير دستوري ويوجد بها انجاز كبير جدا وقد سميت في الفتره الكويت « عروس الخليج » ومرور بالمرحله الثانيه من بعد التحرير الى حل البرلمان المبطل وقد أطلقت عليها خلل فكري في الاداء الفكري والسياسي حتى وصل الحديث في البرلمان الى لغه حوار مترديه ادي ذلك تأخر وتوقف دوران عجلة التنمية بجميع أشكالها وهي المسؤوله المجلس والحكومة معا، وصولا للمرحله الثالثه وهي التي نقف امامها الآن حيث جاء المجلس الحالي من خلال الصوت الواحد والذي يحمل في طياته رؤيه مستقبليه حتى أن أصبح بين السلطتين تحد جديد ممكن أن نتنقل الى مرحله جديده ممكن أن تكون للأفضل وممكن ان تكون هذه المرحله هي الاسوأ اذا لم نستطيع ان نستغل هذا الوقت في تحقيق الانجازات المطلوبة، موضحا الى ان لدينا القدره في هذا المجلس في تحقيق التنمية والامن والاستقرار لهذا البلد.

واضاف المليفي في هذه المرحله نحتاج الى تخطيط استراتيجي في تحديد أين نحن الآن ..والى أين سوف نصل وماهي الآليات والأدوات التي يمكن أن توصلنا لعبور هذه المرحله مشيرا الى ان الحكومه مع الاسف الشديد لم تفكر مثل هذا التخطيط ومازلنا نسير بنفس الإتجاه من خلال الرتم البطيء والقائم على ردت الفعل، متمنيا استبدال القيادات الذين تم تجاوزوا مدتهم بدماء جديدة في جسد الحكومة. وشدد المليفي على ضروره ان تكون هناك خطه واضحه المعالم في جميع الوزراء لتحقيق الاهداف حتى تظهر أماكن الخلل، وزاد بان المجلس يقوم بدور تشريعي وايضا الحكومه تطبق القوانين وهي بمثابة راس الحربه في الإصلاح والتنميه ومحاربة الفساد مشيرا الى ان المجلس الحالي نجح في تحدي التشريعات ومنها على سبيل المثال قانون الشركات ومن القوانين المهمه في البلد وايضا قانون التامين ضد البطاله والاتفاقيات التجاره بالبشر .

واشار المليفي الى أن لغه الحوار في هذا المجلس أختلفت اختلاف تام من المجلس المبطل الذي كانت تستخدم فيه الفاظ سيئة، مشيرا إلى ان الحكومه الحاليه في «جلباب» الحكومات السابقة ويجب ان تكون هناك دفعة جادة لدوران عجلة التنمية لتنتقل من هذه المرحلة الى مرحلة افضل.

ثمن رعاية صاحب السمو واهتمامه بالحدث الذي يقام 11 الجاري

السمحان: إعلان اتحاد تعاوني خليجي في اليوبيل الذهبي للحركة التعاونية

- الجمعيات منافذ تسويقية للشركات التي تعتبر خير شريك في النجاح والتطور
- إطلاق شعار جديد للحركة التعاونية أنتجه فكر شبابي بعد مرور 50 عاما على الأول

جانب من المؤتمر الصحافي

كتب فارس العبدان

ثمن رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبد العزيز السمحان الرعاية الكريمة لصاحب السمو الأمير لاحتفالية اليوبيل الذهبي للحركة التعاونية بمناسبة مرور 50 عاما على انطلاقتها المزمع إطلاقها 11 الجاري، مؤكدا انه هذه الرعاية تدل على اهتمام سموه بالاعمال المجتمعية والجمعيات التعاونية التي تعتبر القطاع الثالث بعد القطاع الحكومي والخاص.

وذكر السمحان خلال المؤتمر الصحافي الخاص بالإعلان عن احتفالية اليوبيل الذهبي الذي تم عقده في مبنى الاتحاد بحضور رئيس لجنة الشؤون الإدارية وليد الأيوبي، ورئيس لجنة الشؤون المالية إسماعيل السعدي ورئيس لجنة العلاقات العامة والاعلام محمد علي الهبيش ورئيس لجنة الاستيراد جاسم الهضيبان ورئيس قسم العلاقات العامة والاعلام بداح السهلي: ان الجمعيات التعاونية هي منافذ تسويقية للشركات التي تعتبر خير شريك في النجاح والتطوير والمسيرة التي انطلقت وما زالت متألقة منذ 50 عاما، معتبر الرعايات المقدمة للاحتفالية مميزة وقادرة على إخراجها بأبهى حلة.

وبين ان التكلفة الإجمالية للاحتفالية تفوق 200 الف دينار، تم توفيرها من قبل الشركات والجمعيات التعاونية ولن يقوم الاتحاد بدفع أي فلس منها، متوجها بالشكر لجميع من أسهم في الرعاية وتطوير الحركة التعاونية وإظهارها بالمظهر اللائق بسمعة الكويت كدولة محورية في العالم كله. واستعرض السمحان الاستعدادات التي قام بها الاتحاد لإطلاق الاحتفالية التي ستستمر لمدة 3 ايام متواصلة، موضحا انه لا يخفى على احد دور الحركة التعاونية على المستوى الاجتماعي والاستهلاكي والثقافي والدعم والخدمات التي يتم تقديمها في كل جمعية على حدة وهذا لا يذكره إلا جاحد، مشيرا إلى انه كان هناك بعض السلبيات إلا انه لا يمكن مقارنتها بالنسبة الكبيرة للإيجابيات والنجاحات المحققة.

وبين أن الحركة التعاونية مشهود لها خارج الكويت بما تتمتع به من سمعة طيبة ونجاح في المجتمع، وهي رائدة في المجتمع التعاوني على مستوى المنطقة، وقد اردنا ان نظهر الحركة التعاونية بالصور ة الصحيحة من خلال احتفاليتنا التي تم التحضير لها والاستنفار لإطلاقها بأبهى حلة.

واكد انه تضافرت في إعانتنا على هذا الحدث العديد من الجهات ولقينا الدعم الكبير من قبلها كوزارات الشؤون والإعلام والداخلية التي قامت بتخليص الإجراءات الخاصة بالضيوف، إلى جانب العديد من الجهات التي تفاعلت معنا وأسهمت في تحضير وتخليص الكثير من الأمور.

واكد السمحان انه تم التحضير لإطلاق الاتحاد التعاوني الخليجي وإطلاقه رسميا وتم وضع الهيكل والأفكار والمبادئ وموقع الاتحاد والنظام الأساسي المقترح، واتفقنا على أن يتم التعديل عليه لحين الوصول إلى النظام الأساسي المعتمد، مشيرا إلى انه لا خلافات أبدا على الرئاسة والمناصب والخليجيون إخوة وهو يكملون بعضهم البعض.

وذكر أنه سيتم خلال الأيام الثلاثة إطلاق مهرجان تسويقي كبير خاص باصناف التعاون، وهناك فكرة تخفيضات تصل إلى أعلى من 50 في المئة، إضافة إلى فكرة أخرى ليكون البيع بسعر التكلفة، وهناك مفاوضات مع الشركات في هذا الجانب، بالإضافةإلى عدد من الشركات الكبرى التي ستنضم إلى هذا المهرجان خلال فترة الاحتفالية.

وقال إن من المفاجآت إطلاق شعار جديد للحركة التعاونية الاستهلاكية بعد مرور 50 عاما، فالشعار الحالي متكرر من قبل الاتحادات المشهرة سابقا، واتخذت شكلا متشابها ومتكررا، وكان الطرح من مجلس الإدارة أن يكون هناك شعار جديد وتم التحرك مع الشركات وطرح الكثير من الأفكار إلى أن وصلنا إلى شكل جديد.

واوضح انه سيتم تسويق الشعار الجديد على اصناف التعاون، وكانت فكرة الشعار خروجا من التقليد إلى العصري، مبينا انه من نتائج الفكر الشبابي والوانه قريبة من المجتمع والبيئة، وهو يتضمن خطين ابيضين يحكيان فكرة التعاون، وسيتم الإعلان عن الشعار الجديد خلال الاحتفالية.

وبين أن اتحاد الجمعيات التعاونية الكويتية اثبت وجوده في كل المحافل واصبح له مكانة في مجلس إدارة اتحاد التعاون العربي، ونطمح ان يكون هذا الاتحاد نواة لإنجازات تنعكس على مستوى المنطقة العربية والخليجية بشكل أخص، مبينا انه سيتم خلال الاحتفالية الكشف عن أرقام مهولة ومساهمة الحركة في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت المبيعات 2 مليار دولار سنويا، ووصل عدد الجمعيات مع الأفرع إلى 650.

واختتم بتوجيه الشكر إلى الجهات الإعلامية لمتابعتها ورعايتها وتوصيل الفكر والحدث التعاوني عن طريق الصحافة والإذاعة والتلفزيون، متمنيا أن يكون لها دور فاعل في إبراز الحركة التعاونية، وإظهار الكويت كدولة محورية في العمل التعاوني على مستوى العالم.

الحمد: بعض النواب يبيعون الوعود المعلبة والأحلام الوردية للمواطنين

أحمد الحمد

حذر الناشط السياسي أحمد الحمد بعض النواب من مغبة بيع الوعود المعلبة والأحلام الوردية للمواطنين حسب وصفه، رافضا الانسياق وراء التصريحات التي تدغدغ مشاعر الناس بهدف التكسب الانتخابي.

وحث الحمد مجلس الأمة الحالي على تبني الأفكار والطروحات البناءة المقدمة من التيارات السياسية المختلفة، معتبرا أن تبني هذه الأفكار يساعد على بناء الوطن من جهة، وفي رأب صدع الشارع السياسي من جهة أخرى، داعيا إلى فتح باب الحوار مع هذه الفئات والشرائح وعدم تجاوزهم، مضيفا بانه يجب على المعارضة في الوقت ذاته احترام المجلس الحالي باعتباره مجلسا منتخبا وفق الأصول القانونية، والاحتكام إلى المحكمة الدستورية في حال الاعتراض على ذلك، معتبرا الاستقواء بالشارع امرا مرفوضا بكل المقاييس والأعراف.

وأكد الحمد على ضرورة اقتناص الحكومة للفرصة التي منحها إياها مجلس الأمة الحالي، معتبرا تلك الفرصة بتأجيل الاستجوابات ستة أشهر تعطى الحكومة متسعا من الوقت للإنجاز، وتثبت في الوقت ذاته حسن نوايا النواب وإرادتهم الحقيقية في التعاون مع الحكومة لما فيه مصلحة الكويت، واستخدام النواب لأدواتهم الدستورية ومنها الإستجواب هو حق اصيل لهم لا ينازعهم فيه أحد.

ودعا الحمد نواب الأمة إلى الاستمرار في دورهم الرقابي والتشريعي، من خلال الأسئلة والملاحظات بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة، مطالبا الجهة التشريعية باقتناص هذه الفرصة، لأن الكويت في وضعها الراهن بأمس الحاجة إلى سن قوانين جريئة وواقعية لمعالجة المشكلات والقضايا المزمنة التي يعانيها المواطنون، معتبرا أن هذا الوقت مناسب للدفع بعجلة التنمية من خلال تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية.

على جميع مكونات الشعب فتح باب الحوار والتسامح

حجي: أبناء الكويت مطالبون بنبذ كل أشكال الطرح الطائفي والعنصري

طالب رئيس تجمع الوحدة الوطنية يوسف حجي، اعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية وابناء الشعب الكويتي عامة الى العمل على تعزيز الوحدة الوطنية بين ابناء الوطن الكويت، ونبذ كل اشكال الطرح الطائفي او العنصري من اي طرف كان مشيرا الى ان مطلب وحدتنا الوطنية هو مطلب الجميع ويأتي تأكيدا على حبنا وولائنا لوطننا الكويت.

ودعا الحجي في تصريح صحافي جميع مكونات الشعب الكويتي الى فتح باب الحوار والتسامح وحماية الوطن من الطائفية، مشيرا الى أن «توحيد الجبهة الداخلية هو العامل الأساسي والرئيس للحفاظ على أمن الدولة وسلامتها فضلا عن رقي المجتمع والدفع به الى الأمام».

وشدد على اهمية الوحدة الوطنية كأحد عناصر الأمن الوطني، معربا عن اعتقاده بأن «مصطلح الوحدة الوطنية يعني بالتعريف هو وحدة النسيج الاجتماعي او وحدة الشعب، معللا ذلك بان الاصل ان نؤمن بان جميع المتمتعين بالجنسية الكويتية هم مواطنون كويتيون لا فرق بينهم في الاصل او في الدين او في العرق فهم متساوون تماما في القيمة الدستورية والقانونية للمواطنة، وعلى الجميع ان يسعوا لتعميق وحدتهم».

واوضح ان الوحدة الوطنية «تتحقق عندما تتحقق شروطها ومتطلباتها، فالأمن الوطني بمفهومه الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا هو نتاج طبيعي للوحدة الوطنية الحقة . واضاف ان مفهوم الأمن الوطني هو أمن شامل، يبدابطمأنة المواطن في عمله ومسكنه وبيئته الاجتماعية، تماما مثلما يطمأنه في فكره وحريته، وحقه في التعبير، والعيش بكرامة إنسانية عالية المستوى. واكد ان «المواطنة الحقة، هي القاعدةلبناء وحدة وطنية حقيقية، والعدل هو أهم متطلباتها في تحديد شكل ومضمون تلك المواطنة.